

كلمة الاستاذ علي مرابط

وزير الصحة

أثناء الدورة الـ 150 للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

جنيف، من 24 إلى 29 جانفي 2022

حول

البند الثالث من جدول الأعمال الخاص بـ

نتائج الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الصحة العالمية التي عقدت للنظر

في وضع اتفاقية أوصك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن التأهب

لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

حضرات السادة والسيدات،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن التضامن الكامل مع مملكة تونغا على

إثر الجائحة الطبيعية التي تعرضت لها مؤخرا مما خلف سقوط

ضحايا وأضرار بالبنية التحتية،

سيدي الرئيس،

يُسعدني أن أشارككم اليوم فعاليات الدورة الـ 150 للمجلس

التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. مُتمنياً النجاح والتوفيق لأشغال

هذه الدورة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أثنى الجهود الموصولة التي ما انفكت

تبذلها منظمة الصحة العالمية بشأن العديد من القضايا الصحية

الإقليمية والعالمية، وخاصة في مجابهة فيروس كوفيد-19 ومتحوراته،
التي تجتاح العالم.

نودُّ في البداية أن نشكر منظمة الصحة العالمية على التقرير الصادر عن
الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الصحة العالمية، التي انتظمت

للنظر في إنشاء اتفاقية منظمة الصحة العالمية، أو صكِّ دولي آخربشأن
التأهب والاستجابة للأوبئة.

وفي هذا المجال أذكّر عنايتكم بأن تونس تُولي عناية بالغة لهذه المسألة
الجوهرية. إذ تُعدُّ بلادي من الأوائل بإقليم شرق المتوسط التي دعمت
إنشاء اتفاقية دولية للتأهب والاستجابة للجوائح. حيث وقع، منذ شهر
مارس من سنة 2021، سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد
مع عدد من القادة الدوليين، على افتتاحية تدعو إلى إنشاء هذه
الاتفاقية. وقد جدّدت وزارة الصحة التونسية مؤخرا هذا الدّعم من
خلال الانضمام إلى الافتتاحية الجديدة المتعلقة بهذه المسألة التي
أصدرها السيد وزير الصحة الألماني. علاوةً على إنشاء مجموعة
تفاوض حكومية دولية وفقا للقرار الخامس الصادر عن الدورة
الاستثنائية الثانية لجمعية الصحة العالمية.

وفي هذا الإطار تحرص تونس على الالتزام بجميع الرؤى والمواثيق
الدولية الرامية إلى تحقيق الأمن الصحي، بما يتوافق مع ثوابتها وقيمها
واهتمامها البالغ بالصحة كأحد حقوق الإنسان الجوهرية.

سيداتي سادتي الكرام،

إذ تظلّ اللوائح الصحية الدولية لسنة (2005) أداةً رئيسيةً في الهيكل الصحي العالمي، فإن الامتثال لأحكامها واحترامها من طرف البلدان يُعدُّ أمراً ضرورياً للغاية.

وفي هذا الصدد تُؤيّد تونس تعزيز اللوائح الصحية الدولية لسنة (2005) شرط تطبيقها واحترامها بشكل أفضل، وذلك من خلال توفير تمويل مناسب وإجراء تعديلات دقيقة وناجعة، دون اللجوء ضرورة إلى مراجعتها بصفة كُلية.

وحرصاً منا على أهمية هذه المسألة، فإننا ندعو أمانة منظمة الصحة العالمية إلى إقرار مسار شفاف لإرساء هذه التعديلات وتقوية الوسائل التقنية المتاحة للدول الأعضاء، قصد تفعيل القدرات الأساسية التي تتطلبها اللوائح (2005) وتعديلاتها المستقبلية.

كما ندعو بهذه المناسبة الفريق العامل المعني بالتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية إلى تطوير نتائجه والعمل على إثراء عمل هيئة التفاوض الحكومية الدولية الجديدة، والسهر على بناء توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن تضامننا وتعاوننا هما أداتنا الوحيدة والمشاركة للمُضيّ قدماً نحو تحقيق نظام صحي يرقى إلى مستوى تطلّعات شعوبنا، ويقوم على مبادئ العدالة والشفافية والشمولية والإنصاف.

وفي ختام هذه الكلمة أشكركم جميعاً على حسن استماعكم مجدداً
لكم تقدير بلادي تونس لحرصكم على المساعي التي تبذلونها لتأمين
الرّفاه الصحي لمختلف شعوب العالم، متمنياً زوال هذه الأوبئة سريعاً
وشكراً.

